Al-Manara University

جامعة المنارة

Faculty of Business Administration

كلية إدارة الأعمال

"Banking Management"

Chapter 4 – PART 1

"التنظيم البنكي : اتفاقية بازل الأولى والثانية"

«Basel Accord I and II »

Lect. Hadi KHALIL

Email: hadi.khalil@hotmail.fr

مقدمة:

- بازل هي مدينة في سويسرا وهي أيضًا المقر الرئيسي لبنك التسويات الدولي Bank of International BIS Settlement .

- يهدف بنك التسويات الدولي إلى تعزيز التعاون بين البنوك المركزية للوصول إلى هدف مشترك و هو الاستقرار المالي و للوصول إلى معايير مشتركة ومنسجمة للقواعد و اللوائح التي تحكم الأنشطة المصرفية بين الدول ولذلك لتحقيق منافسة عادلة بين القطاعات المصرفية في هذه الدول.

- تأسس بنك التسويات الدولية (BIS) في 17 مايو 1930 ، وهو أقدم منظمة مالية دولية في العالم. يوجد مكتبان تمثيليان في هونغ كونغ ومكسيكو سيتي.

- في المجموع، يضم بنك التسويات الدولية 60 دولة عضو من جميع أنحاء العالم ويغطي حوالي 95 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

Regulation of Capital تنظيم رأس المال المصرفي:

• تخضع البنوك لمتطلبات رأس المال، والتي تجبرها على الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال (أو حقوق الملكية) كنسبة مئوية من إجمالي الأصول. فهي تعتمد على رؤوس أموالهم كوسيلة للحماية ضد الخسائر المحتملة ، مما يقلل من احتمال فشلها، مما يزيد بشكل مباشر من سلامة النظام المالي ككل.

• إذا كان لدى البنك رأس مال غير كافٍ لتغطية الخسائر ، فإنه لن يكون قادراً على تغطية نفقاته، بالتالي سيتجه للإفلاس Insolvent أي الإعسار المالي. وهذا سيؤثر على مصارف أخرى تعمل في نفس البيئة حتى ولو كانت سليمة مالياً وهذا ما يسمى خطر العدوى Contagion Risk.

• لذلك، يراقب المنظمون Reguators بشكل دقيق مستويات رأس مال البنوك المتحفظ بها في البنوك، ويجب أن تأخذ هذه المراقبة طابع الالزام لماذا؟

• يفضل بعض مديري البنوك والمساهمين أن تمتلك البنوك مستوى أقل من رأس المال، لأن مستوى معين من الأرباح سيمثل عائدًا أعلى على حقوق الملكية إذا كان البنك يحتفظ برأس مال أقل. وهذا ما يسمى تأثير الرفع المالي.

Regulation of Capital تنظيم رأس المال المصرفي:

• قد يسمح هذا بمكافآت أكبر للمديرين و بالنسبة للمساهمين سينعكس ذلك في رفع أسعار أسهمهم في الظروف الاقتصادية المواتية. لكن بالمقابل هذا سيترافق مع معدلات اعلى من الرفع المالي والخطر المرافق له , بالتالي سيراكم كل مصرف مستوى مرتفع من المخاطر، مما سينعكس على زيادة مستوى المخاطر على مستوى القطاع المصرفي ككل .

•بمعنى أن زيادة المكافآت للمدراء وأرباح المساهمين لا يعني المنظمون (صناع السياسات) لانهم يهتمون أكثر بسلامة النظام المصرفي. وم كما قلنا أن الاحتفاظ بمستويات دنيا من رأس المال سيراكم المخاطر على مستوى الاقتصاد ككل.

•وهذا يفسر ضرورة مطالبتهم بزيادة مستويات رأس المال المصرفي في السنوات الأخيرة كوسيلة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. لذلك تعتبر متطلبات رأس المال التي تفرضها الحكومة طريقة أخرى لتقليل المخاطر الأخلاقية في المؤسسات المالية، فعندما تُجبر المصارف على الاحتفاظ بقدر كبير من رأس المال (الأسهم)، فإنها ستخسر الكثير إذا فشلت ، وبالتالي فمن المرجح أن تمارس أنشطة أقل خطورة.

Regulation of Capital تنظيم رأس المال المصرفي - كيف تلبي البنوك المتطلبات التنظيمية لرأس المال :

• عندما ينخفض رأس مال البنك إلى ما دون المبلغ المطلوب من قبل المنظمين، يمكنه زيادة نسبة رأس المال بالطرق التالية:

•**الأرباح المحتجزة :**

•نظرًا لأن المصرف يولد أرباحًا جديدة، ويحتفظ بها بدلاً من توزيعها كأرباح على المساهمين، فإنه يعزز رأس ماله. ومع ذلك ، وبشكل بديهي لا يمكن للمصرف الاحتفاظ بالأرباح إذا لم يحقق أرباحًا. فإذا تكبد خسائر ، فعليه استخدام بعض رأس ماله الحالي لتغطية بعض نفقاته، لأن إيراداته لا تكون كافية لتغطية هذه النفقات. وبالتالي فإن الخسائر تؤدي إلى انخفاض مستوى رأس المال.

•لا تستطيع المصارف ذات الأداء الضعيف الاعتماد على الأرباح المحتجزة لتعزيز مستويات رأس المال لأنها قد لا يكون لديها أي أرباح جديدة للاحتفاظ بها.

Regulation of Capital تنظيم رأس المال المصرفي - كيف تلبي البنوك المتطلبات التنظيمية لرأس المال :

- **إصدار أسهم جديدة**

•يمكن للمصارف زيادة رأس مالها عن طريق إصدار الأسهم للجمهور. ومع ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الأمر يصعب تحقيقه عندما يكون أداء المصرف ضعيفًا ؛ لأنه في ظل هذه الظروف، من المحتمل أن يكون سعر سهم المصرف منخفضًا. إذا كان على المصرف بيع الأسهم عندما يكون سعر سهمه منخفضًا جدًا ، فقد لا يتلقى مبلغًا كافيًا من الأموال من الحج المعروض من الأسهم.

•علاوة على ذلك، قد لا يهتم المستثمرون كثيرًا بشراء إصدارات الأسهم الجديدة في مصرف ذو الأداء الضعيف فهم لا يتشجعون للمشاركة في بناء رأس المال لأنهم قد يرجحون في توقعاتهم أن مستقبل المسرف هو العسر المالي أو الإفلاس .

Regulation of Capital تنظيم رأس المال المصرفي - كيف تلبي البنوك المتطلبات التنظيمية لرأس المال :

- **تخفيض توزيعات الأرباح**

• يمكن للمصارف زيادة رأس مالها عن طريق تقليل توزيعات الارباح، مما يمكّنها من الاحتفاظ بقدر أكبر منها . لكن يجب الانتباه بأن ذلك قد يفسر على أنه إشارة إلى أن المصرف في وضع مالي صعب ، مما قد يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في سعر سهمه. بالتالي كما قلنا سابقا هذا قد يزيد من صعوبة إصدار الأسهم في المستقبل.

- **بيع الأصول**

•تبيع المصارف جزءا من أصولها، من أجل تحسين مركزها الرأسمالي. من أجل فهم ذلك لنتذكر أنه بافتراض أن الأصول كانت محفوفة بالمخاطر، فإنه يجب على المصارف الاحتفاظ ببعض رأس المال لدعم تلك الأصول. لذلك من خلال بيع الأصول ، سيتحرر هذا الجزء من رأس المال الذي لم يعد مطلوبًا لدعم تلك الأصول.

اتفاقية بازل الأولى Basel I:

- أصبح المشرفون على عمل المصارف قلقين بشكل متزايد بشأن محافظ المصارف من الأصول الخطرة وبشأن الزيادة في الأنشطة خارج الميزانية، والأنشطة التي تنطوي على تداول الأدوات المالية وتوليد الدخل من الرسوم ، والتي لا تظهر في الميزانيات العمومية للبنوك ولكن مع ذلك تعرضها للمخاطر.

- لذلك تم عقد اتفاقية بين مسؤولي البنوك من الدول الصناعية عام 1988 والتي شكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية (لأنها تجتمع تحت رعاية بنك التسويات الدولية في بازل ، سويسرا). اتفاقية بازل تتعامل مع متطلبات رأس المال على أساس المخاطر. بمعنى أنها طلبت من المصارف في جميع الاقتصادات الكبرى الاحتفاظ برأس مال لا يقل عن 8٪ من أصولها المرجحة بالمخاطر.

- المصارف ذات المخاطر الأكبر مطالبة بالحفاظ على مستوى أعلى من رأس المال ، مما يثني البنوك عن التعرض المفرط لمخاطر الائتمان. يتم ترجيح الأصول وفقًا للمخاطر.

اتفاقية بازل الأولى Basel I - حساب رأس المال التنظيمي

• كما قلنا حسب اتفاقية بازل الأولى فإن المصارف ملزمة بالاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال التنظيمي بما بلا يقل عن 8%. أي بمعنى على المصارف أن تقوم بتمويل ما لا يقل عن 8% من إجمالي أصولها المرجحة بالخطر عن طريق رأس المال التنظيمي. ويمكن التعبير عن ذلك بالنسبة التالية:

$$\text{•معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التكميلي+رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي الأصول المرجحة بالأوزان}} * 100$$

•يطلق على هذه النسبة اسم نسبة COOKE نسبة إلى Peter COOKE مدير بنك انكلترا آنذاك و كان أحد عرابي اتفاقية بازل.

اتفاقية بازل الأولى Basel I - حساب رأس المال التنظيمي

• نلاحظ في البسط من نسبة Cooke وجود مصطلح رأس المال التنظيمي. وهو عبارة عن رأس المال الذي يتكون من المكونات التالية:

• **رأس المال الأساسي Tier- I Capital is the core capital**

•يتكون من رأس المال المدفوع Paid up capital (الأسهم)، والاحتياطيات القانونية ، والاحتياطيات الأخرى المفصح عنها (التي تظهر في الميزانية)، واحتياطيات رأس المال التي تمثل فائضًا ناشئًا عن عائدات بيع الأصول، الأرباح غير الموزعة.

• **رأس المال الثانوي Tier 2 - capital can be subordinate capitals**

•يتكون احتياطيات غير معلنة، احتياطيات إعادة تقييم الأصول، احتياطيات مواجهة ديون متعثِّرة ، الإقراض متوسِّط وطويل الأجل من المساهمين، Hybrid Capital.

اتفاقية بازل الأولى Basel I - حساب الأصول المرجحة بالخطر Risk Weighted Assets

- تم توزيع الأصول والأنشطة خارج الميزانية إلى أربع فئات، لكل منها وزن مختلف لتعكس درجة مخاطر الائتمان.

- الفئة الأولى تحمل وزنًا صفريًا وتشمل العناصر التي لديها القليل من مخاطر الائتمان، مثل الاحتياطيات والأوراق المالية الحكومية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

- الفئة الثانية لها وزن 20٪ وتشمل المطالبات (المصدرة) على البنوك في دول (OECD).

- الفئة الثالثة لها وزن 50٪ وتشمل السندات البلدية والرهون السكنية.

- الفئة الرابعة بحد أقصى للوزن 100٪ وتشمل قروض المستهلكين والشركات.

- يتم التعامل مع الأنشطة خارج الميزانية بطريقة مماثلة عن طريق تعيين نسبة مئوية مكافئة للائتمان تحولها إلى بنود في الميزانية العمومية ينطبق عليها وزن المخاطر المناسب.

اتفاقية بازل الأولى Basel I:

- **لنأخذ المثال التالي لتسهيل إيصال فكرة الاتفاقية:**

- في الجدول رقم (1) مثالاً على كيفية تكوين نسبة رأس مال 8٪ من الأصول المرجحة بالخطر (RWA).

- كل عنصر في الميزانية له وزن مطبق عليه والذي يعطي القيمة المرجحة بالخطر أي وزن يعكس درجة مخاطر الائتمان المرتبطة به.

- يتم جمع القيمة المرجحة لكل عنصر لإنتاج إجمالي RWA.

- في حالة البنود خارج الميزانية، يتم تطبيق وزن مخاطر مناسب. ضمانات القروض التجارية هي مطالبات شرطية Contingent Claims ويمكن أن تظهر في الميزانية العمومية كقرض (مع وزن مخاطر معين). ومع ذلك ، فمن غير المؤكد ما إذا كانت ستظهر في الميزانية العمومية على الإطلاق ، وبالتالي فإن وزن الخطر أقل من واحد ، أي 0.5.

الجدول رقم (1): أوزان مخاطر الائتمان حسب اتفاقية بازل 1:

Asset	€ million	Weight	Weighted value
Cash	25	0.0	0.0
Treasury Bills	5	0.0	0.0
Government bonds	70	0.0	0.0
Money market loans	100	0.2	20.0
Municipal bonds	50	0.5	25.0
Foreign OECD bonds	25	0.0	0.0
Commercial bonds	25	1.0	25.0
Commercial loans	400	1.0	400.0
Personal loans	200	1.0	200.0
Mortgages	100	0.5	50.0
Total assets	1,000		
Off-balance-sheet risks			
Guarantees of commercial loans	20	0.5	10.0
Letters of credit	50	0.5	25.0
Total risk-weighted assets (RWA)			755.0
Capital ratio 8%			60.4

اتفاقية بازل الأولى Basel I - تعديلات 1996

- حدد تعديل عام 1996 لاتفاقية بازل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الناتجة عن الخسائر من التداول في السوق، أي تلك المتعلقة بالمخاطر السوقية، بعد أن كانت الاتفاقية الأصلية الصادرة سنة 1988 تخص المخاطر الائتمانية فقط. و من بين الإضافات التي جاءت بها هذه التعديلات هو السماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطرالسوق.

- بالتالي أصبح معدل كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التكميلي+رأس المال الأساسي}}{12.5* \text{مقياس المخاطر السوقية+إجمالي الأصول المرجحة بالأوزان}} * 100$$

اتفاقية بازل الثانية Basel II:

• ابتداء من يونيو 1999، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عدة مقترحات لإصلاح اتفاق بازل الاولى لعام 1988. وقد توجت هذه الجهود بما يشير إليه مشرفو البنوك باسم بازل 2 ، والذي يقوم على ثلاث ركائز:

• **الركيزة** 1 **Pillar**: تتضمن هذه الركيزة ربط متطلبات رأس المال للمصارف الكبيرة النشطة دوليًا بشكل وثيق بالمخاطر الفعلية من ثلاثة أنواع: مخاطر السوق ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية. تقوم بذلك من خلال تصنيف أكثر دقة للعديد من فئات الأصول ذات أوزان المخاطر المختلفة. كما أنه، يسمح للمصارف المتطورة باتباع باستخدام نماذجها الخاصة لقياس مخاطر الائتمان.

• **الركيزة** 2 **Pillar** : تركز على تعزيز العملية الإشرافية ، لا سيما في تقييم جودة إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية وتقييم ما إذا كانت هذه المؤسسات لديها إجراءات مناسبة لتحديد مقدار رأس المال الذي تحتاجه.

اتفاقية بازل الثانية Basel II:

الركيزة 3 **Pillar** تركز على تحسين انضباط السوق Market Discipline من خلال زيادة الإفصاح عن التفاصيل حول مخاطر الائتمان المعرض لها المصرف، ومقدار احتياطياته ورأس ماله ، والمسؤولين الذين يديرونه، وفعالية نظام التصنيف الداخلي الخاص به.

كما نرى تتكون التعديلات التي جاءت في اتفاقية بازل 2 من جزأين رئيسيين:

- مراجعة قياس مخاطر الائتمان Revising the mesasurement of credit risk
- إدخال المخاطر التشغيلية في حساب نسبة رأس المال.

اتفاقية بازل الثانية Basel II:

- **مراجعة قياس مخاطر الائتمان:**

- عندما تصنف البنوك أصولها وتخصص أوزان المخاطر للفئات المختلفة، فإنها تأخذ في الحسبان الفروق المحتملة في مستويات مخاطر القروض ضمن الفئة الواحة. قد تختلف مستويات المخاطر إذا طلبت بعض البنوك ضمانات أفضل لدعم قروضها. بالإضافة إلى ذلك، قد تتخذ بعض المصارف Positions في مشتقات الأوراق المالية من شأنها أن تقلل من مخاطر الائتمان ، في حين أن المصارف الأخرى قد يكون لها مراكز في مشتقات أخرى و التي تزيد من مخاطر الائتمان.

- كما أنه يتم تعيين وزن أعلى لقروض البنك التي فات موعد استحقاقها. يؤدي هذا التعديل إلى تضخيم حجم هذه الأصول المطلوب تغطيتها بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال. وبالتالي ، فإن البنوك التي لديها المزيد من القروض التي فات موعد استحقاقها تضطر إلى الحفاظ على مستوى أعلى من رأس المال. سمح للمصارف أيضا باستخدام طريقة بديلة لحساب مخاطر الائتمان، تسمى نهج التصنيف الداخلي (IRB) مما يسمح لها باستخدام تقديراتها الخاصة لاحتمالية التخلف عن سداد القروض.

اتفاقية بازل الثانية Basel II:

- **إدخال مخاطر التشغيل:**

- تعرف لجنة بازل المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسائر الناتجة عن العمليات أو الأنظمة الداخلية غير المناسبة أو الفاشلة. يتم تشجيع البنوك على تحسين تقنياتها للتحكم في المخاطر التشغيلية لأن القيام بذلك يمكن أن يقلل من حالات الفشل في النظام المصرفي. بالتالي من خلال فرض متطلبات رأس مال أعلى على المصارف ذات المستويات الأعلى من المخاطر التشغيلية، فإن ذلك يشكل حافزًا للمصارف لتقليل مخاطرها التشغيلية.

- عند تطبيق إرشادات بازل 2 ، قللت العديد من المصارف من احتمالية تعثر القروض أثناء أزمة الائتمان. وقد حفز ذلك على إنشاء إطار عمل اتفاقية بازل 3.

انتقادات اتفاقية بازل الثانية Basel II:

- **كان هناك العديد من الانتقادات الجادة لبازل 2 والتي ألقى الكثير من الشك على مدى نجاحها.**

- **أولاً**، قد يؤدي تعقيدها إلى جعلها غير قابلة للتطبيق.

- **ثانيًا**، تعتمد أوزان المخاطر في بشكل كبير على التصنيفات الائتمانية الصادرة عن شركات التصنيف الائتماني.

  - نظرًا لأن هذه التصنيفات الائتمانية أثبتت عدم موثوقيتها على الإطلاق فيما يتعلق بالقروض العقارية عالية المخاطر Subprimes خلال الأزمة المالية الأخيرة ، فهناك شكوك جدية في أن النهج الموحد باستخدام التصنيفات الائتمانية سينتج عنه أوزان مخاطر موثوقة.

انتقادات اتفاقية بازل الثانية Basel II:

•**ثالثًا** ، تعتبر توصيات بازل 2 مسايرة للاتجاهات الدورية Procyclical.

• أي أنها تتطلب أن تمتلك المصارف رأس مال أقل عندما تكون الظروف المالية في السوق جيدة ، بينما تزداد متطلبات رأس المال أكثر عندما تكون الأوقات سيئة ، مما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الدورات الائتمانية Credit Crunch.

• نظرًا لأن احتمال التخلف عن السداد والخسائر المتوقعة لفئات مختلفة من الأصول يرتفع خلال الأوقات السيئة ، فقد تتطلب بازل 2 المزيد من رأس المال في الوقت الذي يكون فيه من الصعب للغاية الحصول على رأس المال من السوق. وهذا كان مصدر قلق خطير بشكل خاص في أعقاب الأزمة المالية للقروض العقارية عالية المخاطر Subprimes. نتيجة لهذه الأزمة، تآكلت أرصدة رؤوس أموال في المصارف، مما أدى إلى تقليص الإقراض الذي شكل عبئًا كبيرًا على الاقتصاد. و اتفاقية بازل 2 قد تجعل من هذا التخفيض في الإقراض أسوأ، مما يلحق المزيد من الضرر بالاقتصاد.

اتفاقية بازل الثالثة Basel III:

• استجابة لأزمة الرهون العقارية عام 2008، بدأت لجنة بازل للرقابة المصرفية في تطوير إطار عمل بازل 3 في عام 2010، والذي يحاول تصحيح أوجه القصور في بازل 2.

•يوصي هذا الإطار بأن تحافظ البنوك على رأس المال من المستوى الأول Tier 1 (الأرباح المحتجزة والأسهم العادية) بما لا يقل عن 6 في المائة من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر. كما أوصت بإجراءات أكثر صرامة لتحديد الأصول المرجحة بالمخاطر. قبل اتفاقية بازل 3 ، تم منح بعض الأصول أوزان مخاطر منخفضة بناءً على التصنيفات من قبل وكالات التصنيف.

• أوصت بازل 3 أيضًا بأن تحتفظ البنوك بطبقة إضافية من رأس المال من المستوى 1 (تسمى Capital Conservative Buffer) بنسبة 2.5 في المائة على الأقل من الأصول المرجحة بالمخاطر بحلول عام 2016. يمكن تقييد البنوك التي لا تحافظ على هذه الطبقة الإضافية ومنعها من دفع توزيعات الأرباح ، أو إعادة شراء الأسهم أو منح المكافآت للمديرين التنفيذيين.

اتفاقية بازل الثالثة Basel III:

- بالإضافة إلى متطلبات رأس المال الاضافية، دعت بازل 3 أيضًا إلى تطبيق متطلبات السيولة. لأنه قد يكون هناك رأس مال كاف في بعض المصارف المتخصصة في القروض منخفضة المخاطر لكنها تعاني من عدم وجود سيولة كافية للنجاة من أزمة اقتصادية. لذلك تقترح بازل 3 أن تحافظ المصارف على سيولة كافية بحيث يمكنها بسهولة من تغطية احتياجاتها النقدية في ظل ظروف مالية صعبة.